

الموضوع :

التشريعات الليبية

قانون رقم 5 لسنة 2011 بشأن
انشاء المجلس الوطنى للحريات العامة
وحقوق الانسان



منتدى نادي الطفل والاسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

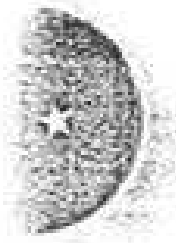
عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرف الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk



الجلس الوطني الإنتقالي - ليبيا National Transitional Council - Libya

كانون وتم ٢٠١١ ، لسنة 2011 تنفيذي

بشأن إنشاء المجلس الوطني للتحريات العامة وحقوق الإنسان

المجلس الوطني الانتقالي

بعد الامتلاء على بئر النعمر ثورة السابع عشر من فبراير الصاعدين في 22 مارس 2011 م .
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في أغسطس 2011م
وبناء على ما عرضته السيد مسؤول ملف العدل وحقوق الانسان بالمكتب التنفيذي
احتر القبول الأتي :

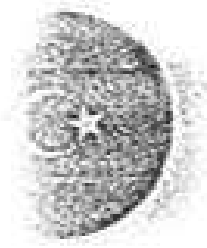
المادة الأولى

وتشأ مجلس يسمى " المتحتم الوطني للتحريات العامة وحقوق الإنسان " ويتبع المجلس الوطني
الانتقالي الموقت ، ويهدف إلى تعزيز حماية التحريات العامة وحقوق الإنسان ، وترسيخ قيمها ،
وتحتر الوعي بها ، والإسهام في ضمان ممارستها ورصد وردع انتهاكاتها وتشجيع ودعم جهات
المتجمع المدني المهتمة بحمايتها.

وتكون للمجلس الشخصية الاعتبارية والتمتع بالمالية المستقلة، ويكون مقره الرئيسي في مدينة
طرابلس ويضم فروعاً ومكاتب في مختلف مدن ومناطق ليبيا الحرة. ويتمتع المجلس بالاستقلال
في ممارسة مهامه والنشطة وانعصاصاته.

المادة الثانية

يشكل المجلس من رئيس ونائب للرئيس والسعة أعضاء جميعهم من الشخصيات المستقلة
والنشطة في مجال حماية التحريات العامة وحقوق الانسان أو من ذوي العطاء المتميز في هذا
المجال، ويصدر بتشكيل المجلس قرار من المجلس الوطني الانتقالي الموقت على أن يكون أربعة
سهم على الأقل من النساء بالأضافة إلى اثنين ممن تقل سنهم عن خمس وثلاثين سنة وتكون مدة
العسوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرّة واحدة.



الهيئة الوطنية الإنتقالية ليبيا National Transitional Council - Libya

(المادة الثالثة)

تتولى المجلس في سبيل تحقيق أهدافه ما يأتي:

- 1- وضع خطة عمل وطنية لتعزيز حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا بالتعاون مع الهيئات الحقوقية للمجتمع المدني، واقتراح وسائل تحقيق هذه الخطة على الجهات من العلاقة.
- 2- اقتراح إصدار أي تشريعات في مجال حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان وتقديم توصيات إلى الجهات المختصة في كل ما من شأنه تحقيق ذلك وكذلك التصور وتقديم المشورة للأجهزة الأمنية ووزارة العدل في هذا الشأن حسب الحاجة.
- 3- تشجيع ومساعدة ودعم وحماية الهيئات الحقوقية الأهلية.
- 4- إنشاء الرأى والمقررات والتوصيات اللازمة فيما يعرض عليه أو يحل إليه من الشكايات والجهات المختصة والهيئات الحقوقية بشأن المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- 5- تلقي الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات الحريات العامة وحقوق الإنسان وتفحصها وإحالة ما يرى المجلس إحالته منها إلى الجهات الاختصاص مع مناعتها ، أو تصير ذوي الشأن بالإجراءات القانونية الواجبة الاتباع ومساعدتهم في اتخاذها ، أو تسويتها وحلها مع الجهات المعنية.
- 6- متابعة تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان وتقديم إلى الجهات المعنية بالمقررات والملاحظات والتوصيات اللازمة لسلامة التنفيذ.
- 7- التعاون مع المنظمات والجهات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان فيما يسهم في تحقيق أهداف المجلس وتنمية علاقاتها به.
- 8- المشاركة ضمن الوفود الليبية وفي اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان.
- 9- الإسهام بالرأى في إعداد التقارير التي تلام الدولة بتقديمها دورياً إلى لجان وأجهزة حقوق الإنسان ، طبقاً لإمكانيات تولية ، وفي الرد على استفسارات هذه الجهات في هذا الشأن.
- 10- العمل على نشر ثقافة الحريات العامة وحقوق الإنسان ، وتوعية المواطنين بها ، وذلك بالاستعانة بالهيئات الحقوقية الأهلية والمؤسسات والأجهزة المختصة بشؤون التعليم والشئنة والإعلام والتثقيف.



الجلس الوطني الإنتقالي - ليبيا

National Transitional Council - Libya

2011/11/11

- 11 - عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان أو في الأحداث ذات الصلة بها .
- 12 - تقديم المقترحات اللازمة لدعم القدرات المؤسسية والفنية في مجالات الحريات العامة وحقوق الإنسان بما في ذلك الإعداد الفني والتدريب للعاملين في مؤسسات الدولة ذات الصلة بالحريات العامة ، وبحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ، وذلك لرفع كفاءتهم .
- 13 - إصدار التشريعات والمبادرات والمطويات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته .
- 14 - إصدار تقارير نصف سنوية عن أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان على المستويين الرسمي والأهلي .
- 15 - العمل أمام القضاء في أي قانون أو تشريع أو قرار يتضمن إنتهاكا للحريات العامة أو حقوق الإنسان وكذلك العمل لدى السلطة التشريعية لتجنب صدور أي تشريعات تنتهك حقوق الإنسان ونشر تقارير عما تقوم به في هذا الصدد .

(المادة الرابعة)

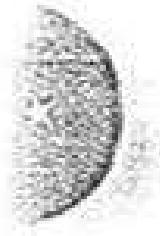
على أمينة النواة التنفيذية مدعوة المجلس في أداء مهامه والرد على إستفسارته دون تأخير وكذلك تزويده بما يطلبه من بيانات أو معلومات تتعلق باختصاصاته . وللمجلس دعوة أي ممثل لهذه الأخيرة للمشاركة في أعمال المجلس واجتماعاته دون أن يكون له حق التصويت . وعلى النيابة العامة إخطار المجلس بما تطلبه إليه من تصرف في القضايا التي تلحق بها أو تحال إليها من المجلس أو تلك القضايا التي تتعلق بإنتهاكات الحريات العامة وحقوق الإنسان .

(المادة الخامسة)

يسلم المجلس بعدد كتاب من النشاطات الحقوقية وكذلك العاملين المؤهلين ، ويلحق به من الخبراء والمتخصصين من يلزم لأداء مهامه والنهوض باختصاصاته ويجوز للمجلس أن يثلج متطوعين للعمل فيه وفقاً لتقرره الداخلية الداخلية .

(المادة السادسة)

يسلم المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر ، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وتجب دعوته فوراً إلى الاجتماع إذا طلب ذلك ثلث أعضائه . ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور



ال مجلس الوطني الإنتقالي - ليبيا National Transitional Council - Libya

على أعضاء ، ومصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند التصويت يرحح المجلس الذي منه الرئيس .

ورئيس المجلس ان يدعو لمصور اجتماعاته من يري الاستعانة برأيه ان خبرته في موضوع مطروح للبحث أو المناقشة دون ان يكون له حق التصويت .

المادة الخامسة

لمجلس إنشاء لجان من أعضائه أو من غيرهم تتولى ملذات حقوقية معينة ويجوز للجنة ان تستعين بمن تروى وجهاً للاستعانة بخبرته عند بحث أى من الموضوعات المنوطة بها ، دون ان يكون له حق التصويت .

المادة السادسة

يعين المجلس أميناً إدارياً عاماً ، يختص بمشاهدة تنفيذ قرارات المجلس ، والإشراف العام على الأمة الفنية وشؤون العاملين ، والشئون المالية والإدارية بالمجلس وفقاً للوائح .
ويصدر المجلس قراراً بتعيين الأمين العام من بين أعضائه المجلس أو من غيرهم ، ويكون تعيينه لذات مدة المجلس ، وإذا كان الأمين العام من غير أعضاء المجلس يكون له حضور جلساته دون ان يكون له حق التصويت .

المادة السابعة

رئيس المجلس هو الذي يستله أمام القضاء وفي صلته مع الغير ويشرف على نشاطاته والعاملين فيه ويكون لأعضاء المجلس والموظفون الذين يصدر بهم قرار من رئيسته سلطة الضمنية القضائية فيما يتعلق بأعمالهم لأعمالهم عند التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان .

ويخلف رئيس و نائب رئيس ، أعضاء المجلس الذين القانونية أمام رئيس المجلس الوطني الانتقالي بالمسئولية الآتية : " قسم بالله العظيم ان أودي على بالأمة والعشق والإخلاص . وان أصل على حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان ما استطعت " .

المادة الثامنة

يكون المجلس ميزانية مستقلة تشمل على إيراداته ومصروفاته ، وتبدأ السنة المالية وتنتهي مع بداية ونهاية السنة المالية للدولة .



المجلس الوطني الإنتقالي - ليبيا National Transitional Council - Libya

(المادة الحادية عشرة)

تتكون موارد المجلس مما يلي :

- 1- الإعتمادات التي تخصص للمجلس في الموازنة العامة للدولة .
- 2- الهبات والمنح والإعانات غير المشروطة التي يقرر المجلس قبولها .

(المادة الثانية عشرة)

يصدر المجلس لائحة لتنظيم العمل به ، ولائحة لتنظيم أسئله الفنية وشئون العاملين والشئون المالية والإدارية وذلك دون التقييد بالنظم الحكومية .

(المادة الثالثة عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

مسجل
6/12/2011

المجلس الوطني الإنتقالي



صدر في طرابلس
الموافق 2011-12-28 م